وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
مركز دراسات البصرة والخليج العربي

هيأةالتحرير

رئيس التحرير
أ. م. د. صباح عبد الرضا اسيود
مركز دراسات البصرة والخليج العربي

سكرتير التحرير
م. د. اشراق سامي عبد النبي
مركز دراسات البصرة والخليج العربي

هيأة التحرير
أ. م. د. فهـــد مـــزبان خـــزار
أ. م. د. هيثـم عبـــدالله سلمـــان
أ. م. د. عهـــود عبـــاس احمد
م. د. ناجـــي ناصـــر حســـن
م. د. ســـلمى عـــدنان محمد

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الهيأةالاستشارية

1- أ. د. حميد أحمد حمدان كلية الاداب/ قسم التاريخ
2- أ. د. نبيل جعفر عبد الرضا كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
3- أ. د. ساجد احميد عبل كلية القانون والسياسة / قسم السياسة
4- أ. د. عدنان عبد الكريم جمعة كلية الاداب/قسم اللغة العربية
5- أ. د. وداد خضير الشتيوي مركز دراسات البصرة والخليج العربي
6- أ. م. د. عبد الجبار عبود الحلفي مركز تراث البصرة

متطلبات اقتصاد المعرفة في تطوير أداء التعليم العالي والبحث العلمي في العراق (دراسة حالة: جامعة البصرة)

اعداد

أ. م. د. هيثم عبد الله سلمان
قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات البصرة والخليج العربي

أ. م. د. يحيى حمود حسن
قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد

جامعة البصرة

المقدمة:

في ظل التطورات المتسارعة التي شهدها العالم في مجمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ بداية القرن الحالي، برزت الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات لتغطي جميع الجوانب الاقتصادية منها– الصناعية، الزراعية، الخدمية، وغيرها. ومن هنا أصبح من الضروري أن تتغير الاستراتيجيات لإدارة الاقتصاد – ومن ثم فان ذلك يقتضى تغيير الهيكل التنظيمي كما أشار شاندلر، إذ كلما تغيرت الإستراتيجية من بسيطة ومحددة إلى استراتيجيات نمو ثم إلى استراتيجيات تنويع كبير فان الهيكل التنظيمي البسيط القادر على تنفيذ استراتيجيات محددة يصبح غير فعال في تنفيذ استراتيجيات النمو وبذلك يبدل إلى هيكل وظيفي آخر، ثم يصبح هذا الهيكل غير فعال لتنفيذ استراتيجيات التنويع ويتحول إلى هيكل على أساس الأقسام.

وهكذا فقد أصبح التغيير هو السمة البارزة والقاعدة العامة لهذا التطور وليس الاستثناء وان التكنولوجيا لاسيما تكنولوجيا الاتصالات أصبحت تدخل في مجالات مختلفة حاملة معها تغيرات في تطوير الأداء بشكل عام. وتبعاً لأهمية تكنولوجيا الاتصالات فقد سعت الجامعات العراقية بشكل جدي وحثيث لإدخال هذه التكنولوجيا لكل مرافقها وأقسامها وبما متوافر من إمكانات مادية وبشرية لرفع مهارات العاملين وكفاءتهم وانجاز وتسريع عملية الاتصال وتقديم أفضل الخدمات.

مشكلة البحث: عدم إفادة التعليم العالي والبحث العلمي من الثورة التكنولوجية بالشكل الذي يتناسب مع طموحات التعليم العالي وما تزخر به الثورة التكنولوجية من إمكانات هائلة، مما اثر سلبياً على عدم تقديم أفضل الخدمات بالشكل الذي تهدف إليه تلك المنظومة.

هدف البحث: التعرف على المتطلبات الأساسية لاقتصاد المعرفة في تطوير أداء التعليم العالي والبحث العلمي في العراق ومهام عمله في تقديم الخدمات كافة وسبل تنميته والوقوف على معوقات العمل وتذليل المشاكل والمعوقات التي تواجهه.

فرضية البحث: لم تتمكن البنى التحتية والفوقية للتعليم العالي والبحث العلمي في العراق من الإفادة من الثورة التكنولوجية بشكل واقعي إلى هياكل عملياتها لأسباب مختلفة، مثل توفر الشبكة والمهارات والخبرات الفنية للكوادر، وتبني الإستراتيجية الملائمة لتحقيق الأداء
المناسب، وكتابة ونشر البحوث التطبيقية، وتطوير المهارات والخبرات للهيأة التدريسية للتعليم العالي والبحث العلمي وغيرها.

خطة البحث: وتقسم إلى المحاور الآتية:-

1- مفهوم اقتصاد المعرفة.
2- دور اقتصاد المعرفة في التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.
3- متطلبات اقتصاد المعرفة في تطوير أداء التعليم العالي والبحث العلمي في العراق.
4- الاستنتاجات والمقترحات.

1- مفهوم اقتصاد المعرفة

لقد أشار آدم سميث ومنذ وقت طويل الى أهمية رأس المال البشري وذلك من خلال ما استخلصه من إن " رأس المال ليس الرصيد المتراكم من الأصول فقط وإنما الإمكانية التي تحوزها في إن تنشر إنتاجاً جديداً "[1] يلبي جميع الاحتياجات الآنية والمستقبلية باستخدام الآلة المتطورة التي تلعب فيه المعرفة دوراً في خلق الثروة وبحدود مفتوحة، إذ إن حجم المساحة التي تحتلها المعرفة في هذا الاقتصاد اكبر مما سبق وأكثر عمقاً مما كان معروفاً، وبعبارة أخرى كانت المعرفة تستخدم في تحويل الموارد المتاحة إلى سلع وخدمات وفي حدود ضيقة، إلا انه الآن لم يعد هنالك حدود لدور المعرفة في تحويل تلك الموارد بل تعدت في دورها وأصبحت تخلق موارد جديدة[2].

ومن هنا برز الاهتمام برأس المال البشري في كل المجالات، فنجاح المنظمات والمؤسسات في معظم الأحيان يعتمد على القدرة في مواكبة التطورات التي تحصل من حولها، وهو امر يتطلب منها التكيف مع التغيرات البيئية السريعة التي يترتب عليها تطور الكثير من الأزمات التي تهدد بقائها واستمرارها أو تؤخر من معدلات نموها وتطورها[3]، لذا فان من المؤكد أن نظام المعلومات الذي توفره تكنولوجيا المعلومات قادرٌ على تقديم كل ما تحتاجه جميع المستويات

---

[1] هرناندو دي سوتو، سر رأس المال، ترجمة: كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص 42.

[2] د. علي زيد الزعبي، مجتمع المعلومات والمعرفة في العالم العربي الواقع والآمال، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة المنعقد بالقاهرة في ديسمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص 15.

[3] شاكر جار الله الخشابي، محيي الدين القطب، فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في دارة الأزمات: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية، مجلة إدارة الإعمال، العدد (1)، عمان، 2007، ص 24.

وحسب تخصصاتها بالكم والكيفية المراد منها. فكلما كانت البيانات والمعلومات (المدخلات) دقيقة كلما كانت العمليات والإجراءات (المخرجات) صحيحة وذات دلالات ايجابية، وهو ما يطلق عليه بالتغذية العكسية. ونتيجة للخصائص التي تتميز بها الثورة التكنولوجية ومجالاتها المتعددة ومن أهمها، الزيادة الهائلة في الإنتاجية بكل أنواعها بفعل التغيير الجذري الذي يحدث في قوى الإنتاج، وخفض كلفة الإنتاج إلى أدنى مستوى ومضاعفة الأرباح إلى أقصى مستوى ممكن، فضلاً عن عمليات التمويل الخارجي وإيجاد وظائف ومهن ذات مهارات عالية متمثلة بالمعرفة والابتكار[1]، حتى أصبحت المعرفة بناء على ذلك العنصر الرابع والاهم لمصادر الثروة في المجتمع وسنداً أساسياً في اتخاذ القرار، وبذلك تكاملت عناصر العملية الإنتاجية بعناصرها الخمس وبمضمونها الحديث بإدخال عنصر المعرفة الجديد إلى عناصر الإنتاج الأربع الرئيسة في العملية الإنتاجية، مما عد بعض الاقتصاديين المعاصرين إن اقتصاد المعرفة من فروع العلوم الاقتصادية، مثله مثل الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الزراعي وغيره. فالنمو الاقتصادي في جوهره هو الحصول على مخرجات عالية القيمة من مدخلات منخفضة القيمة[2]، بينما نمو الاقتصاد المعرفي هو الحصول على مخرجات عالية القيمة وبمعدلات متزايدة عند الاستمرار في استخدام المعرفة من مدخلات ثابتة أو محددة القيمة.

ومما سبق يتبين إن اقتصاد المعرفة هو جملة تطورات في مجال المعلومات والاتصالات تشكل فيما بينها مجتمعاً جديداً اصطلح على تسميته " مجتمع

[1] هيثم عبد الله سلمان، اقتصاديات التجارة الالكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة: دولة الإمارات العربية المتحدة)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (15)، جامعة البصرة، البصرة، 2005، ص 26.

[2] هرناندو دي سوتو، مصدر سابق، ص 219.

المعرفة " وهو اقتصاد قائم على المعرفة والذي يعتمد إلى حد كبير على مصادر غير حسية وهي المعرفة والمعلومات، مقابل الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على الطاقة والموارد وغيرها من المدخلات الملموسة. وبينما تنضب الموارد المادية مع الاستهلاك في الاقتصاد التقليدي فأن الموارد المعرفية تزداد مع زيادة الاستهلاك[1].

ومن هنا أصبح من الضروري التمييز بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة، فقد أشارت دراسة• أن اقتصاد المعرفة هو ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة

ذاتها سواءً من حيث تكاليف العملية المعرفية أم الذهنية مثل تكاليف البحوث والتطوير وتكاليف إدارة الأعمال الاستشارية وأعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج من هذه العملية بعُدها عملية اقتصادية مجردة من جهة اخرى، أما الاقتصاد المبني على المعرفة فهو يذهب إلى معنى أكثر اتساعاً وشمولاً حيث يشمل حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستشارات الذهنية داخل نسيج الاقتصاد المحلي سواءً أكان نشاطاً سلعياً أم خدمياً عينياً كان أو نقدياً .

2- دور اقتصاد المعرفة في التعليم العالي والبحث العلمي في العراق

اجمع معظم الاقتصاديين من ادم سميث الى سولو مروراً بريكاردو وشومبيتر وكنز وشموكلر على أهمية التحسينات التكنولوجية في كل قطاعات الإنتاج بالنسبة للنمو الاقتصادي طويل الأجل، وتأتي أهمية التكنولوجيا من

[1] د. محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2005، ص 107.

• دراسة أصدرها مكتب شؤون الإعلام لسمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء، تحت عنوان "اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته .. وافق تطوره" .

الخطى السريعة التي صاحبت السلوك الحياتي بشقيه المادي والمعنوي، واتساع الفجوة بينهما، إذ أصبحت السلع غير الملموسة (البرامجيات ، وخدمات البرمجيات)، وحقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، أغلى بكثير من السلع المادية التقليدية، وأصبح الحدث يتجه نحو وصف العصر الذي نحياه الآن (عصر المعلومات فائق السرعة)، الذي تتحول فيه ركائز ومحددات اقتصاديات المشاريع الكبيرة من القيم المادية إلى القيم المعنوية، وما صاحبه من تأثير على أنماط الأعمال الاستثمارية، وتحويلها من النمط المادي إلى النمط التكنولوجي لا في ميدان الإدارة ومعالجة البيانات وحفظها فحسب، بل في ميادين وعمليات الإنتاج كافة[1]، والتسويق وشؤون الأفراد واسترجاع المعلومات والتعليم المباشر والتعليم عن بُعد وعمليات التغذية العكسية وغيرها من العمليات، إذ اتسمت التكنولوجيا بتحرير نطاق الإنتاج من قيود الزمان والمكان، وإمكانية إدخال تعديلات على مواصفات المنتجات، وتحقيق مزايا الإنتاج الكبير[2]، والتغيير السريع في نوع وحجم وسعر المنتجات، والسرعة والدقة في إتمام معظم المعاملات في أزمان قياسية وسهولة حفظها، فضلاً عن ما توفره من وظائف جديدة ذات مستويات مهارية عالية تفوق بعوائدها المالية معظم أجور الأعمال الخدمية الأخرى.

ومن هنا يأتي دور الحكومة العراقية لاسيما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في توجيه المجتمع وتنمية قطاعاته الاقتصادية وانتقالها نحو مجتمع

[1] ندى بدر جراح، جمانة حنظل التميمي، تكنولوجيا المعلومات وإمكانية تطبيقها في المصارف العراقية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (13)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، 2007، ص 199.

[2] د. نهال فؤاد فهمي، إدارة التنمية التكنولوجية ومؤسسات البحث العلمي، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد (54)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، أيار 2004، ص 37.

المعرفة التي تكون رهناً بالمبادرات الحكومية كرسم الاستراتيجيات وسن القوانين التي تنظم وتسهل مشاركة الشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة[1]، فضلاً عن التأكيد على معنى ووظيفة المعرفة التي قسمت إلى أربعة أشكال وهي[2]:

1- معرفة المعلومة (ماذا) وتشمل على معرفة الحقائق وهي اقرب ما تكون إلى معرفة المعلومات التقليدية، كمعرفة الحقائق الطبيعية والقوانين وغيرها.
2- معرفة العلة (لماذا) وتشتمل على معرفة الأسباب وراء الظاهر الطبيعية (تسمى أيضا بالفلسفة) واستثمارها لخدمة البشرية، اذ تكمن هذه المعرفة وراء التقدم العلمي والتكنولوجي وتتركز مصادرها في وحدات التعليم والبحث والتطوير العام والخاص.
3- معرفة الكيفية (كيف) وهي تشير إلى الخبرة في تنفيذ الأشياء سواءً أكانت في أدارة الأفراد أم تشغيل العمليات والآلات والأجهزة واستخداماتها، وعادةً ما تكون هذه المعرفة ملكاً للشركة أو المنظمة.
4- معرفة أهل الاختصاص (مّن) وتعني مّن يستطيع عمل شيء بشكل سليم واقتصادي.

فمعرفة المعلومة ومعرفة العلة تؤخذان من الكتب والمؤسسات التعليمية والتدريبية ، أما النوعان الآخران فلا يؤخذان بالكامل إلا بالممارسة .

ولذا تعُد الجامعات الوعاء الذي يحوي جميع المعارف الإنسانية والعلمية التي تتطلبها العلوم بشكل عام من خلال دورها الكبير في تلبية وتوفير معظم

[1] الاسكوا، الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا 2007، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص 3.

[2] د. محمد مراياتي، اقتصاد المعرفة تكنولوجيات المعلومات والتعريب، الاسكوا، بيروت، بدون سنة.

عناصر العملية الإنتاجية. ويتمثل دور الجامعات من خلال ما تحويه من المؤسسات التعليمية التي تعنى بالتعليم العالي والبحث العلمي والتي تمثلها الكليات والمراكز البحثية على التوالي. إذ يتمثل دور الكليات في توفير عنصري العمل والإدارة أو التنظيم حصراً عن طريق تخريج الدفعات الطلابية السنوية إلى سوق العمل، على حين يتمثل دور المراكز البحثية في زيادة الخبرات والمهارات من خلال النتاج الفكري والعلمي للباحثين وبذلك يمكن توفير اقتصاد معرفي من ذلك النتاج البحثي من المراكز البحثية من خلال عملية منظمة تهدف إلى تحقيق ابتكارات جديدة، ودراسة الظواهر والمشكلات ووضع الحلول الكفيلة لمعالجتها خدمة للإنسان[1]، فضلاً عما تنجزه الكليات من بحوث علمية رصينة ترفد وتكمل النتاج الفكري والإبداعي لمهام المراكز البحثية.

ومن أهم ما يميز هذا الاقتصاد عن سواه هو تزايد الدور الاستراتيجي الذي تؤديه الجامعات في تلبية الحاجة إلى استثمار التكنولوجيات الجديدة وإلغاء الحواجز بين قطاعات المعرفة بحيث أصبحت الجامعات مولدات للمعرفة، وهي بهذا تمثل خزانات قيُمة للفكر الإبداعي والاكتشافات الحديثة ونواة عملية الابتكار[2]. وكما هو معلوم فإن مهام مؤسسات التعليم العالي تختلف عن مهام مؤسسات البحث العلمي في البيئة الأكاديمية (الجامعة) رغم ما بينها من صلات

[1] امجد صباح عبد العالي، هيثم عبدالله سلمان، واقع البحث والتطوير العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (15)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، 2008، ص 184.

[2] د. نهال فؤاد فهمي، مبادرات بناء القدرات التكنولوجية مع تطبيق على التجربة المصرية، مجلة التنمية الصناعية العربية، العددان (61-62)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، أيار 2006، ص 10.

وما ينبغي إن يكون بينهما من تكامل أو تقارب، لذا يلزم التمييز بين مهامهما على النحو الموضح بالجدول الاتي:

الجدول رقم (1)

التمييز بين مهام التعليم العالي ومهام البحث العلمي

في الجامعات العراقية عام 2010

المهام	التعليم العالي	البحث العلمي
الهدف الرئيس	– التدريس في الكليات بهدف تخريج الدفعات الطلابية.	– كتابة البحوث في مراكز الأبحاث بهدف نشرها.
الهدف الثانوي	– كتابة البحوث ضمن الخطط السنوية لأقسام الكليات كافة.	– التدريس في الكليات بشكل محاضر خارجي لبعض المواد العلمية التي يختص بها الباحث.
النشاط	– تكتب البحوث ضمن الخطط التي تقر في الأقسام العلمية مع الأخذ بنظر الاعتبار ميول وتطلعات التدريسي في مواضيع البحوث.	– تكتب البحوث ضمن الخطط التي تقر في الأقسام العلمية في مراكز الأبحاث دون الأخذ بنظر الاعتبار تطلعات الباحث في مواضيع البحوث، وإنما تؤخذ المواضيع التي تختص بالأهداف التي أنشأت المراكز من اجلها.

الأجر الشهري	– يتقاضى التدريسي اجراً شهرياً ثابتاً يتناسب مع درجته العلمية لقاء تدريسه للمحاضرات العلمية لما زاد عن نصابه القانوني .	– يتقاضى الباحث اجراً شهرياً ثابتاً يتناسب مع درجته العلمية لقاء كتابته للبحوث العلمية لما زاد عن نصابه القانوني .
المكافأة المالية	– يتقاضى التدريسي في الكليات أجراً نقدياً على نشره للبحوث العلمية سواءً أكانت داخل الخطة أم خارجها عن طريق التعضيد أو استرداد أجور النشر.	– لا يتقاضى الباحث في مراكز الأبحاث أية أجور نقدية من نشره للبحوث العلمية سواءً أكانت داخل الخطة أم خارجها بل بالعكس يتحمل الباحث أجور التحكيم والنشر معاً.
المسؤولية	– التدريسي غير ملزم بكتابة البحوث ضمن الخطة السنوية.	– الباحث ملزم بكتابة البحوث ضمن الخطة السنوية .
الامتيازات	– سهولة الحصول على الترقية العلمية للتدريسيين في الكليات نظراً لعدد البحوث الواجب تقديمها لنيل الترقية العلمية وبكل درجاتها (ألقابها) العلمية.	– صعوبة الحصول على الترقية العلمية للباحثين في مراكز الأبحاث نظراً لعدد البحوث الواجب تقديمها لنيل الترقية العلمية وبواقع إضافة بحثين عما تتطلبه كل ترقيه في الكليات.

الحوافز المعنوية	– هناك حوافز معنوية للتدريسيين الذين ينجزون البحوث الخطة السنوية، من خلال استمارة تقييم الأداء السنوي.	– لا توجد حوافز معنوية للباحثين الذين ينجزون بحوث الخطة السنوية، من خلال استمارة تقييم الأداء السنوي.
النشاط البحثي	– يتميز معظم التدريسيين بعدم ميلهم لكتابة البحوث لكونهم غير ملزمين بالخطة السنوية .	– يتميز معظم الباحثين بميلهم الشديد لكتابة البحوث لكونهم ملزمين بالخطة السنوية .
آفاق البحث	– لدى التدريسيين اصحاب الميول في كتابة البحوث في الكليات آفاق اوسع كونهم لا يتقيدون بأهداف جهة بحثية معينة.	– لدى الباحثين في مراكز الأبحاث آفاق ضيقه كونهم يتقيد بأهداف الجهة البحثية التي يعملون بها.
الدراسات العليا	– تتميز الكليات بان لديها برامج للدراسات العليا مما جعلها تشارك في الجوائز العلمية العالمية الخاصة بأفضل رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، وهو ما	– لا توجد برامج للدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) لمراكز الأبحاث كافة مما يجعلها تشارك في الجوائز العلمية العالمية الخاصة بأفضل البحوث العلمية

	حصل مؤخراً في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة••.	ألمنشوره فقط .
الاتجاه	– يخاطب في المقام الأول قضايا وظواهر عامة، ويبدأ بمعرفة يتأسس عليها المزيد من المعرفة وتكون مصادره المستخدمة هي البحوث التي أنجزها ونشرها السابقون والجهد المبذول يستهدف الإضافة إلى علم السابقين[1].	– يخاطب في المقام الأول قضايا وظواهر خاصة وعامة تتبناها مراكز الأبحاث المتخصصة، ويبدأ بمعرفة يتأسس عليها المزيد من المعرفة وتكون مصادره المستخدمة هي البحوث التي أنجزها ...السابقون
العمل الجماعي	– غالباً ما يكون نتاج التدريسيين من البحوث طابع منفرد، يتفرد به التدريسي في كتابته دون الأخذ بوجهات النظر العلمية للآخرين.	– غالباً ما يكون نتاج الباحثين من البحوث طابع مشترك، وان كان نتاجه منفرداً فانه يأخذ بوجهات النظر العلمية للآخرين للإفادة من الخبرات والمهارات.
النشاط الاستشاري	– غالباً ما تمتلك الكليات مكاتب استشارية يديرها	– لا تمتلك المراكز البحثية مثل هكذا مكاتب استشارية.

•• لقد حصلت جامعة البصرة على جائزة الشارقة لأفضل أطروحة دكتوراه في العالم العربي لعام 2006 للطالب احمد علي احمد من كلية الإدارة والاقتصاد قسم العلوم الإدارية.

[1] د. نهال فؤاد فهمي، إدارة التنمية التكنولوجية ومؤسسات البحث العلمي، مصدر سابق ص 46.

	أساتذة متخصصون مما يزيد من خبراتهم لكتابة البحوث التطبيقية.	

المصدر : من أعداد الباحث.

ويمكن بيان دور التعليم العالي والبحث العلمي في ظل اقتصاد المعرفة من خلال ما ورد في أعلاه، إذ يتبين إن كلا المهامين يسهمان بشكل ضئيل جداً في الإفادة أو / وتوفير عنصر المعرفة؛ وذلك نتيجة إن البنى والهياكل التقليدية لبناء القدرات التكنولوجية الوطنية التي تمثلها الجامعات غير كافية لتنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا بفعالية[1]، فضلاً عن إن مستلزمات تكوين المعرفة تتجزأ على نحو غير متناسق بين مهام التعليم العالي ومهام البحث العلمي، حيث القصور الواضح في دعم المراكز البحثية من خلال النسب الضئيلة جداً من التخصيصات المالية السنوية التي يذهب معظمها إلى الرواتب والأجور ، وغياب السياسة الواضحة والمحددة الاتجاهات لأهداف البحث العلمي، والنظرة غير الجدية لدور البحث العلمي في تحقيق النهضة العلمية[2]. مما استدعى الجهات ذات العلاقة الى ألإسهام في توليد الحلقة المفقودة في بعض الجامعات العراقية من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بـ قناة دائرة البحث والتطوير التي تحوي أقساماً عديدة أهمها قسم رعاية العلماء والمبدعين وقسم الدراسات العليا وقسم الشؤون العلمية وقسم التنسيق وغيرها[3].

[1] د. نهال فؤاد فهمي، مبادرات بناء القدرات التكنولوجية مع تطبيق على التجربة المصرية، مصدر سابق، ص 13.

[2] امجد صباح عبد العالي، هيثم عبدالله سلمان، مصدر سابق، ص 187.

[3] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية. http//:www.mohiraq.org

3- متطلبات اقتصاد المعرفة في تطوير أداء التعليم العالي والبحث العلمي في العراق

اتضح مما سبق إن استخدام التكنولوجيا في أي من المهام التي توكل إليها ليس بالأمر اليسير، ففي عالمنا الذي يشهد التغير السريع والذي أصبح معقداً بصورة كبيرة، فان الفرص التي تقدمها التكنولوجيا والطرق الجديدة لانجاز الأعمال ممتازة بلا شك، إذ يجب إن نغتنم هذه الفرصة وان نحقق النجاح ونطور مجتمعنا وان نكون مبدعين، فالإبداع يعتمد على التفاعل بين الإحساس والتفكير وعبر حدود ومجالات منهجية[1]، إذ سيكون النجاح من نصيب من يجتذبون أفضل المواهب وأكثرها تبصراً في استخدام الطرق التكنولوجية المختلفة التي تنسجم مع متطلبات المرحلة أو المؤسسة ومع احتياجاتها، ولا يمكننا النهوض بالواقع العملي لتطوير أداء التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، ألا إذ تخلصنا من الروتين المقيت القائم، ولنبدأ بدلاً من هذا بعمل ذي أنماط مختلفة من الجدية والصدق وعدم اللامبالاة واستخدام أفضل التكنولوجيات لانجاز اكبر قدر ممكن من نصيب أو حصة العمل اليومي، فضلاً عن حل المشاكل والمعوقات التي يعاني منها الموظفون على حدٍ سواء بشكل شخصي، أو من خلال الحد من الفساد الإداري الذي أدى إلى نشوء بعض تلك المشاكل، وبما يؤدي إلى تخفيف العبء على حجم الخدمات المقدمة ومن ثم تقليل ساعات الهدر من جهة واستثمار الوقت في تقديم خدمات جديدة من جهة ثانية.

[1] كن روبنسون، موازنة الكتب، سلسلة كتب عالم المعرفة، الصناعات الإبداعية، تحرير: جون هارتلي، ترجمة: بدر السيد سليمان الرفاعي، العدد (338)، الكويت، 2007، ص 262.

ومن هنا يمكن تحديد المتطلبات الرئيسة لاقتصاد المعرفة في تطوير أداء التعليم العالي والبحث العلمي في العراق من خلال توفير بعض الاحتياجات من البنى التحتية المادية، وتهيئة الموارد البشرية ذات المهارات التكنولوجية وتطوير التشريعات الإدارية في آن واحد بما يتوافق مع المنظور التكنولوجي المتطور.

أولاً / واقع وأداء الهيكل التنظيمي والإداري في جامعة البصرة

في البدء لابد من معرفة ماهية الإدارة في الهيكل التنظيمي والإداري ومدى تأهلها واستعدادها للاندماج مع اقتصاد المعرفة لرفع الكفاءة ومستوى الإنتاجية، فالإدارة أو التنظيم هي إحدى عناصر العملية الإنتاجية، فضلاً عن العمل والأرض ورأس المال والمعرفة، وتنفذ الإدارة العامة من خلال المراحل الأربع المميزة في رسم السياسات الحديثة وهي بناء وصياغة الاستراتيجيات والسيناريوهات والسياسات ثم التنفيذ والرصد[1]. فالإستراتيجية هي مجموعة متماسكة من قواعد العمل المشروطة وهذه القواعد مرتبطة بتنفيذ سيناريو معلوم، وبالأهداف المحددة الموضوعة من اجله ويتوقف نوع الإستراتيجية وفعاليته على مدى ونوع وحداثة البيانات الإحصائية وطريقة جمعها[2]، أما السياسات فهي مجموعة من الإجراءات التي يتخذها المسؤولون لانجاز التوقعات التي وضعت بالسيناريو المحدد وما تبعتها الإستراتيجية المحددة، ثم تنتقل إلى مرحلة التنفيذ وهنا تشدد عملية رسم السياسات الحديثة على أهمية الشفافية والتوازن اذ يجب أن تكون السياسات واضحة للجميع لغرض معرفتها بصورة دقيقة وشفافة، وأخيراً الرصد والمقصود به رصد تأثيرات السياسة الموضوعة ويقتضي ذلك وجود نظام

[1] الاسكوا، مؤسسة فريد ريش ايبرت، استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية: الإعداد للقرن الحادي والعشرين، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص 21.

[2] أنطوان زحلان، اكتساب القدرة على التخطيط الاستراتيجي، في النهضة واكتساب المعرفة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 27.

إحصائي شامل وسريع لمعرفة الانجاز المتوقع والمتحقق اذ يوفر الرصد التغذية المرتدة اللازمة بشأن أداء الإطار الحالي للسياسات الموضوعة، وبعد أن تنجز المراحل الأربع لرسم السياسة الإدارية يأتي دور اقتصاد المعرفة .

فقد حصلت ما يسمى بالثورة الإدارية في الوزارات العراقية وفقا" للقرار 40 لسنة 1986 وتمتعت الكليات بالاستقلالية الإدارية والحسابية واهتمت الجامعات العراقية بالهيكل التنظيمي والإداري لتسيير إعمالها الإدارية والعلمية وبما يلبي تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وللوقوف على واقع الهيكل التنظيمي والإداري في الجامعات العراقية ، يمكن دراسة الهيكل التنظيمي والإداري لجامعة البصرة لعام 2009[1]، إذ إن الهيكل الذي يبينه المخطط رقم (1) يواجه بعض المعوقات سواءً أكانت فنية أم إدارية؛ نتيجة المشاكل الذاتية (الداخلية) أو الموضوعية (الخارجية) .

فمن بين الأسباب الذاتية هي الاختلال في الهيكل التنظيمي ذاته، من خلال ارتباط بعض الأقسام مثل قسم الأعلام والعلاقات العامة بـ رئيس الجامعة مباشرة حالهما في ذلك حال ارتباط مساعدي رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والشؤون العلمية والدراسات العليا، فضلاً عن تساوي عملية الارتباط من حيث القسم والوحدة الإدارية بأحد مساعدي رئيس الجامعة، وهو ما نلاحظه فعلاً في ارتباط وحدة الانترنت بمساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية مباشرة[2]، دون ارتباطهما بأي قسم إداري، وهذا يدل على وجود خلل واضح في الهيكل التنظيمي، إذ يعَد القسم الوعاء الذي يضم الشَعب الإدارية وهي بدورها تنقسم إلى وحدات إدارية اصغر، فضلاً عن عدم وجود منصب مساعد رئيس الجامعة لشؤون الطلبة كبقية

[1] رئاسة جامعة البصرة، دليل جامعة البصرة 2009، قسم الأعلام والعلاقات العامة، جامعة البصرة، 2009، ص 17.

[2] رئاسة جامعة البصرة، مصدر سابق، ص 17.

الجامعات العراقية الاخرى، لما له من دور كبير في حل مشاكل الطلبة الكثيرة، وإدارة شؤونهم ونشاطاتهم الطلابية، وعدم وجود مجلس أمناء للجامعة.

أما الأسباب الموضوعية فتعود إلى عدم وجود الهيكل التنظيمي المركزي لإدارة الجامعات العراقية بشكل عام، واختلاف المسميات لبعض الأقسام في الجامعات العراقية مثل قسم الشؤون الإدارية الذي يسمى في بعض الجامعات العراقية كجامعة السليمانية مثلاً (قسم الذاتية)، وعدم وجود بعض الأقسام المهمة مثل قسم البحث والتطوير الذي يوجد في جامعة ديالى مثلاً[1]، وقسم تقييم الأداء الجامعي في بعض الجامعات العراقية، فضلاً عن الترهل في ملاكات الهيكل الوظيفي في معظم الجامعات العراقية ما حدا مؤخراً وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالإيعاز إلى الجامعات كافة والهيئات التابعة لها بأهمية الالتزام بالعدد المحدد بالملاك والتأكيد على كتاب الوزارة المرقم 3436 في 2004/4/5[2] للحيلولة دون تفاقم مشكلة الترهل في الهيكل الوظيفي الذي برز بعد عام 2003 بعدما أعيدت معظم الملاكات الوظيفية من التدريسيين والموظفين المفصولين سياسياً إلى دوائرهم، فضلاً عن تحرير بعض الكتب الرسمية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من قبل مدير الدائرة المالية والإدارية بمضامين قانونية أو تخطيطية أو مالية، تحال إلى قسم الشؤون الإدارية لإجراء اللازم لها وعدم التقيد بمضمون الكتاب والتأكيد فقط على الجهة المُصدر منها وإهمال مضمونه، مما يؤدي إلى إرباك عمل قسم الشؤون الإدارية بمواضيع خارج نطاق عمله الإداري، فمن خلال العمل الإداري لابد من وجود السلم الهرمي لإدارة كافة الخدمات.

---

[1] رئاسة جامعة ديالى، دليل جامعة ديالى 2009.

[2] علي حسين نعمة، معلومات عن الملاك والمالية، قسم الشؤون المالية، الدائرة القانونية والإدارية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2005، ص 7.

المخطط رقم (1) يبين الهيكل التنظيمي لجامعة البصرة لعام 2009

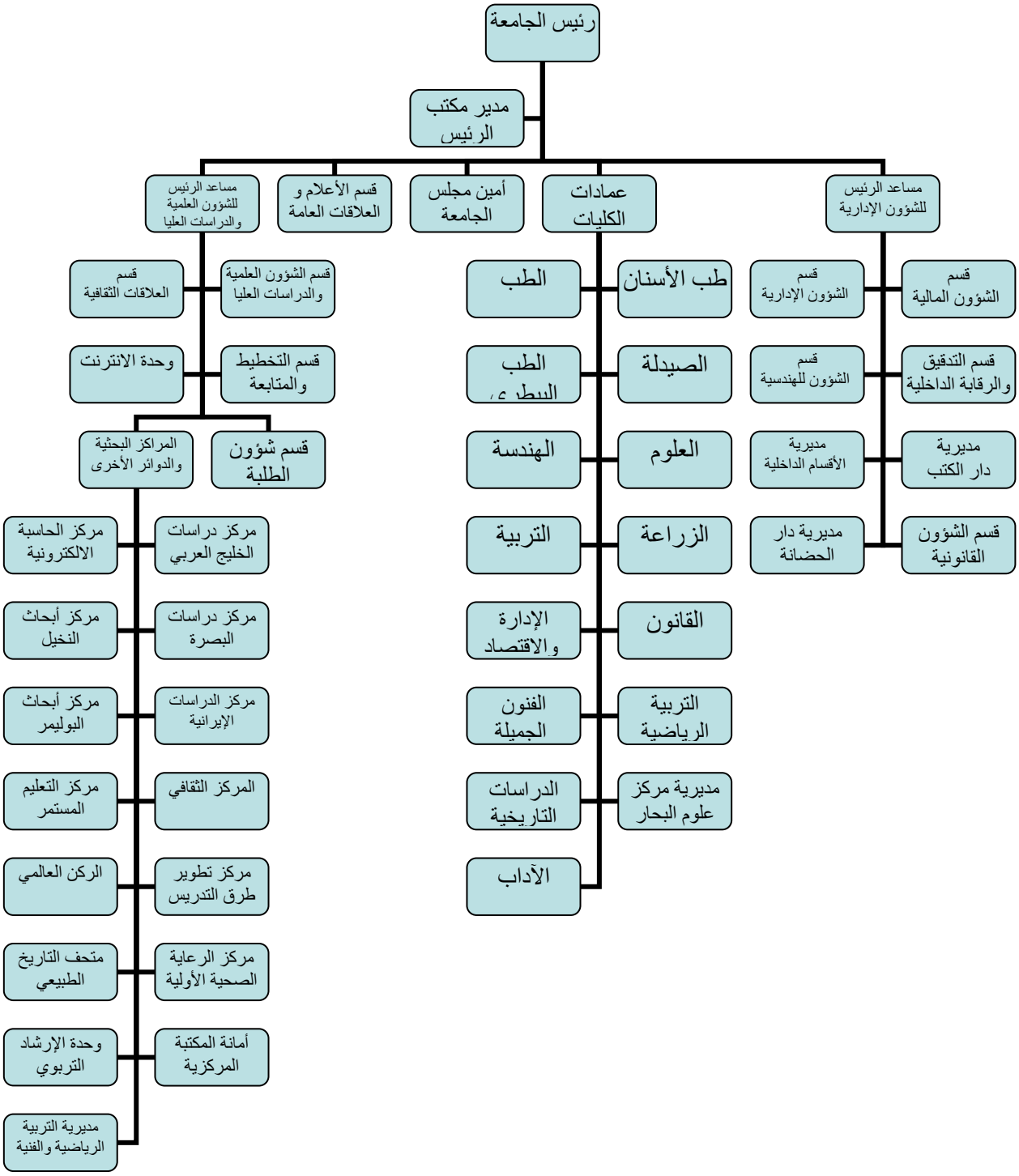

المصدر: بالاعتماد على رئاسة جامعة البصرة، دليل جامعة البصرة 2009، قسم الأعلام والعلاقات العامة، جامعة البصرة، 2009، ص 17.

ثانياً / مستلزمات النهوض بواقع اقتصاد المعرفة في جامعة البصرة

من الضروري توافر بعض المستلزمات الرئيسة للنهوض بواقع اقتصاد المعرفة لأداء فاعلية التكنولوجية والتنظيمية في التعليم العالي والبحث العلمي في العراق بشكل عام وبجامعة البصرة بشكل خاص ومن أهمها:

1- البنى التحتية المادية

وتتمثل بنصب منظومة انترنت داخلية خاصة بكل جامعة من الجامعات العراقية من خلال توفير الاحتياجات الضرورية من :

- نصب أبراج لتقوية البث والاستلام في كل مواقع الجامعات وتتضمن ما يأتي computer ، grad antenna ، access point ، server ، switch ، router ، utp cable ، ups .
- نصب منظومة انترنت مستقلة تتصل بالقمر الصناعي dedicate مباشرةً دون أي وسيط، مع دفع اشتراك لكل ثلاثة أشهر.
- مولدة كهربائية في كل موقع فضلاً عن مجهز للقدرة الكهربائية UPS.

فضلاً عن المستلزمات الضرورية الأخرى مثل توفير القاعات الدراسية بالعدد والنوعية المطلوبة والمختبرات وقاعات المؤتمرات والندوات.

2- تهيئة الموارد البشرية

إن توفير الكفاءات البشرية والكوادر المؤهلة تُعد الدعامة الأساسية التالية لمتطلبات اقتصاد المعرفة لتطوير أداء التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، وتُعد المعرفة إحدى أهم مكونات رأس المال البشري، يقول ستيفن دينج الذي ترأس مشروع إدارة المعرفة التابع إلى البنك الدولي عام 1996 ان هناك ثلاثة عناصر لبناء قاعدة المعرفة وهي مجتمع ممارس ومكان وشبكة انترنت[1]، إذ ان كثيراً ما يركز على احتواء أو نقل التكنولوجيا على السلع المادية منها امتلاك

[1] توماس أ. ستيورات، ثروة المعرفة رأس المال الفكري ومؤسسة القرن الحادي والعشرين، ترجمة: علاء احمد صلاح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2004، ص 131.

الآلات والأجهزة، ألا انه لا يركز على نقل أو احتواء التكنولوجيا على السلع غير المادية منها المعرفة، الدراية، نظم الإدارة التي تراعي التغيّر التكنولوجي، بينما تحتوي المعرفة على معلومات متطورة ترمي إلى خلق أو تطوير تكنولوجيا جديدة بواسطة الابتكار أو التكييف، ويقصد بالدراية عادةً المعرفة الفنية وغيرها من المعلومات الفنية ذات الصلة اللازمة لاستخدام تكنولوجيا معينة، ويمكن ان تشمل هذه المعرفة الإلمام بالبيانات والمؤشرات والصيغ الحسابية ومواصفات التصميم الخاصة بالتكنولوجيا، فضلاً عن أساليب التجميع والتركيب والصيانة، ويتطلب نقل أو احتواء التكنولوجيا لكي يكون فعالاً درجة من الذكاء التكنولوجي وانفتاحاً على التغيير التكنولوجي في الشركة أو المشروع المستفيد[1].

ففي الاقتصاد الجديد وأكثر من أي وقت مضى ، يُعد الإنسان صانع الربح الكبير وليس رأس المال ، إذن يجب ان يكون هناك فهم جديد للموارد البشرية تتبنى الأفكار المتعلقة بالذكاء والإبداع التي سبق وان اشرنا إليها ، وهذا ما أكده أيضاً الدكتور ماهر موسى العبيدي (رحمه الله) مدير عام الدائرة المالية والإدارية السابق في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ذاته في الاجتماع الذي جمع مدراء الأقسام الإدارية في الجامعات العراقية في منتصف عام 2007 وتأكيده على جذب النخب من المهارات والخبرات ذات الشهادات الأولية من الخريجين الأوائل على دفعاتهم كونهم يخدمون كثيراً تطلعات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأنها الوعاء الذي يخرج جميع التخصصات وكونها وزارة للتعليم العالي فينبغي تعيين المستويات المتميزة فقط من الموظفين (المستخدمين)، إلا انه يجب اختيار من بين المتميزين أصحاب الملكات: ملكات أساسية كالقراءة والكتابة والعد، وكذلك ملكة التصرف بمسؤولية تجاه الآخرين، واتخاذ المبادرة والعمل

[1] الاسكوا، نقل التكنولوجيا إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات مختارة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 3.

الخلاق والجماعي، والقدرة على مواصلة التعلم والإقبال عليه وهو امر الذي اخفق التعليم التقليدي في مراعاته، فالإسراف في التعليم يقتل الرغبة في التعلم، ويجب أن لا يكون هدف التعليم غرس وعاء المعرفة وإنما لتطوير الملكات[1]، فضلاً عن إن الخريجين الأوائل يفضلون التعيين في الكليات والمراكز لغرض إكمال الدراسات العليا، مما يحرم دوائر الجامعة الأخرى من الإفادة من تلك الدفعات من الخريجين.

لذلك تُعد الكفاءة الاقتصادية من الأدوات المهمة في تقييم المشاريع والمؤسسات والمنظمات سواءً أكانت إنتاجية أم خدمية، إذ إن رفع الكفاءة الاقتصادية يدل على رفع مستوى الإنتاجية (إنتاجية العامل، إنتاجية رأس المال، إنتاجية المشروع أو المنظمة)، وهي نسبة المخرجات (الإنتاج، الربح، حجم الخدمات) إلى المدخلات (عدد العمال، حجم رأس المال، عدد المشاريع أو المنظمات) على التوالي.

وفي هذا السياق لا تقتصر قيمة الكفاءة الاقتصادية على النشاط الاقتصادي، وإنما تمتد إلى أرقى أشكال التنمية، إذ لا تستطيع التصدي لتحديات هذا القرن بالمبادئ الاقتصادية فقط، وإنما على المبادئ العلمية (التكنولوجية، الهندسة البيولوجية، المختبرية، وغيرها)، فضلاً عن المبادئ الإدارية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا يتبين ان للتكنولوجيا كفاءة اقتصادية مرتفعة مقارنةً مع غيرها، إلا انها لن تبدو واضحة ما لم يتم تحويل الإطار الاجتماعي ليتسنى استيعابها من خلال هيكل مؤسسي محدد، وبنية تحتية عملية ونظام قيم يستطيع استيعابها[2]، بما يؤدي إلى توفير البيئة التي يمكن إن تزدهر فيها روح الإبداع

[1] Lead beater, C, Living on Thin Air: The New Economy. Viking, London, 1999, p111.

[2] الاسكوا، مؤسسة فريد ريش ايبرت، مصدر سابق، ص 42.

والابتكار ونكران الذات والتخلق بالقيم النبيلة والصادقة، واحتواء المعوقات وتذليلها.

ومن هنا وجب تطوير الهيكلين التنظيمي والإداري في التشريعات الإدارية للجامعات العراقية بما يتناسب مع دور التكنولوجيا في إدارتها وتقديم أفضل الخدمات.

3- تطوير التشريعات الإدارية في التعليم العالي والبحث العلمي

إن من الوظائف الرئيسة التي تضطلع بها الإدارة هي وظيفة التنظيم التي يتمثل دورها بكل ما يتعلق بإيجاد الهياكل وصيغ العمل وتقسيمه وتوزيع الصلاحيات وتنظيم الموارد ومن ثم التنسيق بين تلك الأنشطة لغرض تحقيق أهداف المنظمة، إذ ترتبط العملية التنظيمية الشاملة بثلاثة عناصر هي[1]:-

أ- إيجاد هيكل تنظيمي فعال، قادر على انجاز الأنشطة والوصول إلى الأهداف المحددة من خلال توزيع الأدوار والصلاحيات والمسؤوليات وغيرها من القضايا التنظيمية المهمة.

ب- تصميم وإعادة تصميم المنظمة والعمل فيها لغرض ان تكون أكثر قدرة على التكيف مع معطيات البيئة واحتياجاتها، وفي هذا الإطار فان هناك توازنات مهمة يجب ان تلاحظها الإدارة من خلال اختيار ابعاد الهيكل التنظيمي الملائمة لتحقيق نجاح المنظمة.

ت- ثقافة المنظمة وهي نظام من القيم والمعتقدات يتقاسمها أعضاء التنظيم وتصبح موجهه للسلوك الفردي والجماعي والمنظمي ويتأثر بناء الثقافة التنظيمية عادة بثلاثة عناصر رئيسة؛ هي بيئة الأعمال التي تعمل فيها المنظمة كأن تكون ذات بيئة ديناميكية كمنظمات الاتصالات أو ذات بيئة

[1] د. صالح مهدي محسن، د. طاهر محسن المنصور، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 328.

تقليدية مستقرة، والقادة الإستراتيجيون الذين تنتشر أفكارهم وآراؤهم إلى أجزاء المنظمة الاخرى والعاملين فيها، فضلاً عن الخبرة لدى القادة وممارستهم السابقة وكذلك التجارب التي مرت بها المنظمة سابقاً.

ان إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للجامعات العراقية، يُعد من الأولويات المهمة للتشريعات الإدارية بغية تحقيق كفاءة اقتصادية تكنولوجية تلبي الاحتياجات التي من المؤمل الحصول عليها باستخدام السمة التكنولوجية التي تجعل المنظمات في إطار هيكل تنظيمي اقل في مستوياته الإدارية. فدور المدراء في الإدارة الوسطى في الإسهام وتسهيل حركة المعلومات بين المستويات الإدارية أصبح أكثر شفافية واقل حاجة إلى أعداد كبيرة منهم، وذلك لقيام أجهزة الحاسوب والاتصالات بجزء كبير من مهامهم اليومية، فضلاً عن أن ما توفره تكنولوجيا المعلومات بتقليل الحواجز بين المنظمة وعناصر بيئتها الخارجية[1]، ولغرض تطوير التشريعات الإدارية ينبغي نقل أو استحداث أقسام أو وحدات في الهيكل التنظيمي، نتيجة نقل بعض الأقسام أو الوحدات الإدارية في الهيكل الإداري والتنظيمي من خلال:-

أ. استحداث منصب مساعد رئيس الجامعة لشؤون الطلبة للقيام بمهام شؤون الطلبة الذين عانوا الكثير من المشاكل والمعوقات في ظل الإدارات السابقة، وذلك لمتابعة مديرية الأقسام الداخلية، وشؤون الطلبة، ومديرية التربية الرياضية والفنية، والتي تتقسم بين مهام مساعدي رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والعلمية، بهدف النهوض بالواقع الطلابي وتلبية احتياجاته على أكمل وجه .

[1] المصدر نفسه، ص 295.

ب. إعادة تشكيل مجلس لأمناء الجامعة بواقع عدد الكليات والمديريات + أربعة، يضم نخبة من العلماء والمفكرين ذوي الدرجات العلمية العالية (بدرجة أستاذ) في كل جامعة يقع على عاتقهم رسم الإستراتيجية الإدارية والتعليمية، فضلاً عن تقييم أداء الكليات في الجامعة.

ت. استحداث منصب مساعد رئيس الجامعة لشؤون مراكز الأبحاث للقيام بمهام شؤون المراكز البحثية والتعليمية ومتابعتها والتي كانت من مهام مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية، بهدف النهوض بالواقع البحثي وتلبية احتياجاتها على أكمل وجه، فضلاً عن التخفيف من أعباء مهام مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية.

ث. نقل قسم الأعلام والعلاقات العامة من مهام رئيس الجامعة إلى مهام مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية، وذلك لأهميته وتفعيل دوره على المستوى الجامعي، إذ إن مهام رئيس الجامعة هي مهام تنظيمية.

ج. استحداث قسم للبحث والتطوير يرتبط بمهام مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية لوضع الخطط البحثية من خلال الانفتاح على ما يحتاجه المجتمع سواءً في القطاع الحكومي أم في القطاع الخاص، فضلاً عن فتح قنوات الاتصال مع المنظمات التعليمية العربية والإقليمية، وبواقع وحدتين أحداهما للبحوث الإنسانية، والأخرى تختص بالبحوث العلمية، وليس كما هو موجود في قسم الشؤون العلمية والدراسات العليا في جامعة البصرة الذي يمثل البحث والتطوير وحدة من وحدات القسم فيه[1].

ح. استحداث قسم لتقييم الأداء الإداري الجامعي مرتبط بمهام مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية لمتابعة مسيرة المهام الإدارية وتقويم كفاءته .

[1] رئاسة جامعة البصرة، مصدر سابق، ص 18.

خ. نقل وحدة الانترنت المرتبطة بمهام مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية إلى قسم الشؤون الإدارية تحت عنوان شعبة الانترنت .

وبناءً على ذلك يمكن اقترح الهيكل التنظيمي لجامعة البصرة وكما موضح في ادناه.

فضلاً عن أن من المهام الرئيسة للتشريعات الإدارية إصدار التعليمات الوزارية التي تجيز الاعتماد على الكتب والأوامر الإدارية الصادرة أو الواردة من الوزارة عن طريق البريد الالكتروني ، ولا يقتصر دورها على الاطلاع عليها فقط دون اتخاذ اللازم بشأنها ، تحت ذريعة أن الكتب والأوامر الوزارية يجب أن تكون بتوقيع حي (أصلي) سيما كتب التعيين والنقل والتنسيب وغيرها.

المخطط رقم (2) يبين الهيكل التنظيمي المقترح للجامعات العراقية

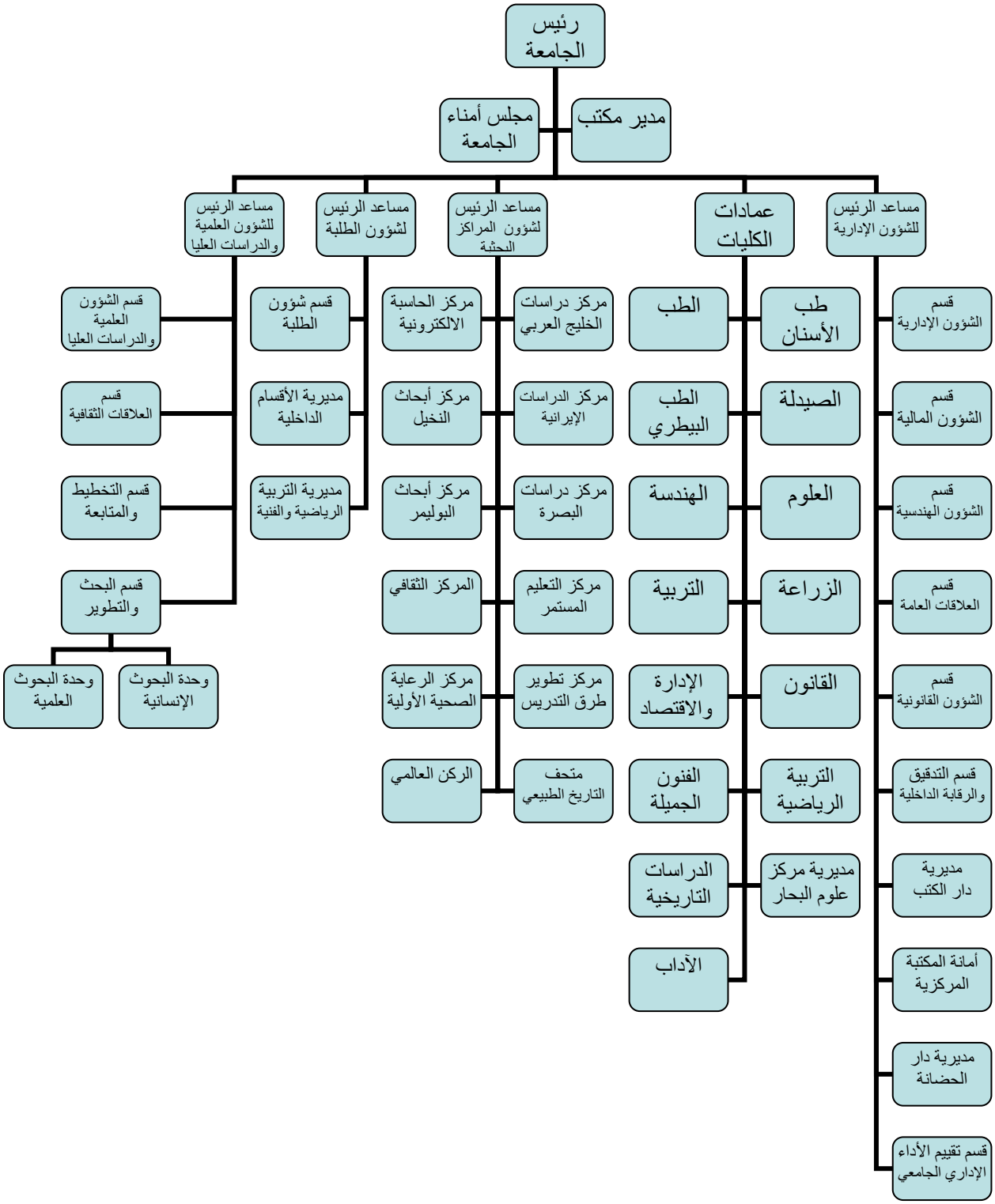

المصدر: من اعداد الباحث

4- الاستنتاجات والمقترحات

أ- الاستنتاجات

إن الاستنتاج الرئيس الذي تم التوصل إليه هو تطابق فرضية البحث مع الواقع الفعلي بعدم إفادة التعليم العالي والبحث العلمي من الثورة التكنولوجية بالشكل الذي يتناسب مع طموحات التعليم العالي والبحث العلمي لبعض الجامعات العراقية وهو إن البنى التحتية والفوقية لم تتمكن من إدخال التكنولوجيا إلى هياكلها. اما الاستنتاجات الفرعية فيمكن إيجازها بالاتي:

1- عدم وجود منظومة اتصالات متكاملة في هياكل بعض الجامعات العراقية، وإنما هناك خطوط انترنت موزعة بين أقسام الجامعة وكلياتها والمراكز التابعة لها.

2- الاختلال الواضح في الهيكل التنظيمي لبعض الجامعات العراقية، نتيجة ارتباط بعض الوحدات والأقسام بمهام لا تنسجم لا مع السلم الهرمي ولا مع الهيكل الإداري، وهو ما يؤدي إلى إرباك العمل.

3- الخلل الواضح في الهيكل التنظيمي لبعض الجامعات العراقية، نتيجة عدم وجود منصب مساعد رئيس الجامعة لشؤون الطلبة، ومنصب مساعد رئيس الجامعة لشؤون مراكز الأبحاث، وعدم وجود مجلس لامناء الجامعة، فضلاً عن عدم وجود منصب لمدير قسم البحث والتطوير، ومنصب لمدير قسم تقييم الأداء الإداري الجامعي لبعض الجامعات.

4- إن مستلزمات تكوين المعرفة في الجامعات العراقية تتجزأ على نحو غير متناسق بين مهام التعليم العالي ومهام البحث العلمي.

5- محدودية التعاون بين العلماء في الجامعات العراقية، مما يؤدي إلى عدم تكامل الأدوار لدعم اقتصاديات التعليم والتدريب والبحث.

6- غياب التعاون المؤسسي بين الجامعات العراقية والكليات ومراكز الأبحاث وحتى المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة، والاعتماد فقط على المخاطبات التي ترد من الوزارة.

7- عدم الاعتماد الرسمي على الكتب والأوامر الوزارية التي ترد عن طريق البريد الالكتروني، تحت ذريعة أن الكتب والأوامر الوزارية يجب أن تكون بتوقيع حي (أصلي) سيما كتب التعيين والنقل والتنسيب وغيرها .

ب- المقترحات

1- إعداد هيكل تنظيمي مركزي للجامعات العراقية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لكي توحد الهياكل التنظيمية للجامعات العراقية كافة، وفي حال وجود ترهل في الملاكات الوظيفية لبعض الجامعات العراقية، فيمكن استحداث جامعات جديدة تستوعب الملاكات الفائضة ضمن الخطط المستقبلية مع مراعاة استحداث الكليات المتخصصة تلافياً لتكرار التخصصات كما هو الحال في كلية الدراسات التاريخية وكليتي الآداب والتربية في جامعة البصرة، مع الأخذ بنظر الاعتبار المعيار العالمي حول نسبة عدد السكان لكل جامعة المحدد بنسبة مليون نسمة لكل جامعة واحدة.

2- ربط الكليات والمراكز والدوائر التابعة للجامعات العراقية بمنظومة اتصالات لغرض تفعيل دور التكنولوجيا في تقديم الخدمات كافة.

3- تطبيق نظام الحوافز ليزيد من رغبة الموظفين على الإبداع والتميز في الأداء الوظيفي من خلال توجيه كتب الشكر والتقدير فضلاً عن المكافآت، والحد من توجيهها نحو الأعمال اليومية والروتينية.

4- الارتقاء بمستوى الأداء الوظيفي من خلال اعادة تنظيم استمارات تقييم الأداء السنوي للموظفين والتدريسيين والباحثين من خلال اعتماد معايير الكفاءة والجودة والاعتمادية وسبل تعزيز دور الابتكار والإبداع والمساهمة

الفذة في زيادة الإنتاجية، والتخلي عن العبارات القديمة مثل مدى الالتزام بالدوام الرسمي، ومدى اطاعة المسؤول الأعلى وعدم المبالاة في العمل والروتين وغيرها.

5- الاعتماد على كل ما يرد عن طريق البريد الالكتروني ولا تستثنى كتب التعيين أو غيرها ، لان من شان ذلك عدم الإفادة من اقتصاد المعرفة ، فضلاً عن أن مثل هذه الكتب (الخاصة بالتعيين) وغيرها تحتاج إلى وقت ليس بالقصير لاستكمال أمر التعيين مثل إجراء الفحص الطبي وغيره، مما يتيح وصول الكتب بنسختها الأصلية عن طريق البريد العادي.

6- اختيار الموظفين المبدعين والمتميزين ذوي الأفكار الخلاقة فقط لتكريمهم في الاحتفالات السنوية، والابتعاد عن وجوب التكريم لكل قسم على أساس الحصة المقررة له.

7- ربط قسم الشؤون الإدارية بشبكة اتصالات داخلية (Inter.Com) تربطه مع مكتب رئيس الجامعة ومساعديه لغرض معالجة بعض المعاملات اليومية وذلك لشحة موظفي الخدمات.

8- تنظيم الدورات التأهيلية والتدريبية الحديثة لتحفيز الموظفين على الإبداع والابتكار من خلال الدورات في المجالات الإدارية والمحاسبية والالكترونية داخل القطر وخارجه.

9- تبادل الزيارات الميدانية بين الجامعات ولاسيما بين جامعات الحكومة المركزية العراقية وجامعات حكومة إقليم كردستان.

10- توسيع الصلاحيات الإدارية لمدراء قسم الشؤون الإدارية في ظل المتغيرات السريعة اليومية وتقليص عملية الروتين سيما في الأوامر ذات الطابع المحسوم.

المصادر والمراجع

اولاً / المصادر العربية:

- **كتب**

1- أنطوان زحلان، اكتساب القدرة على التخطيط الاستراتيجي، في النهضة واكتساب المعرفة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

2- توماس أ. ستيورات، ثروة المعرفة رأس المال الفكري ومؤسسة القرن الحادي والعشرين، ترجمة: علاء احمد صلاح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2004.

3- رئاسة جامعة البصرة، دليل جامعة البصرة 2009، قسم الأعلام والعلاقات العامة، جامعة البصرة، 2009.

4- رئاسة جامعة ديالى، دليل جامعة ديالى 2009.

5- صالح مهدي محسن، طاهر محسن المنصور، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

6- علي حسين نعمة، معلومات عن الملاك والمالية، قسم الشؤون المالية، الدائرة القانونية والإدارية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 2005.

7- كن روبنسون، موازنة الكتب، الصناعات الإبداعية، تحرير: جون هارتلي، ترجمة: بدر السيد سليمان الرفاعي، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد (338)، الكويت، 2007.

8- محمد مراياتي، اقتصاد المعرفة تكنولوجيات المعلومات والتعريب، الاسكوا، بيروت.

9- محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

10- هرناندو دي سوتو، سر رأس المال، ترجمة: كمال السيد، الطبعة الاولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002.

- **الدوريات**

1- امجد صباح عبد العالي، هيثم عبدالله سلمان، واقع البحث والتطوير العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (15)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، 2008.

2- شاكر جار الله الخشابي، محيي الدين القطب، فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في دارة الأزمات: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية، مجلة إدارة الإعمال، العدد (1)، عمان، 2007.

3- ندى بدر جراح، جمانة حنظل التميمي، تكنولوجيا المعلومات وإمكانية تطبيقها في المصارف العراقية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (13)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، 2007.

4- نهال فؤاد فهمي، إدارة التنمية التكنولوجية ومؤسسات البحث العلمي، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد (54)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، آيار 2004.

5- ــــــــــــ، مبادرات بناء القدرات التكنولوجية مع تطبيق على التجربة المصرية، مجلة التنمية الصناعية العربية، العددان (61-62)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، آيار 2006.

6- هيثم عبد الله سلمان، اقتصاديات التجارة الالكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة: دولة الإمارات العربية المتحدة)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (15)، جامعة البصرة، البصرة، 2005.

- **المؤتمرات**

1- علي زيد الزعبي، مجتمع المعلومات والمعرفة في العالم العربي الواقع والآمال، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاستثمار في بنية المعلومات والمعرفة المنعقد في القاهرة في ديسمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.

- **الاحصاءات والتقارير الدولية**

1- الاسكوا، الملامح الإقليمية لمجتمع المعلومات في غربي آسيا 2007، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007.

2- الاسكوا، مؤسسة فريد ريش ايبرت، استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية: الإعداد للقرن الحادي والعشرين، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.

3- الاسكوا، نقل التكنولوجيا إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات مختارة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

- **المواقع الالكترونية**

1- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية.
http//:www.mohiraq.org

- **المصادر الاجنبية**

1- Lead beater, C, Living on Thin Air: The New Economy. Viking, London, 1999.

The Requirements of Knowledge Economy to Develop Performance of Height Education & Scientific Research in Iraq (A case study of Basra University)

By:

Assit. Prof. Dr. Haitham A. Salman

Assit. Prof. Dr. Yahya H. Hassan

Abstract:

In the course of development in the wide world in most fields of life whether political, economical, social, and culture during the 21st century, there appear the technological revolution and information technology and communication which occupy life in all its sides externally and internally and include the industrial, agricultural, and service fields regardless of their results and references. Thus it becomes important to change the administrational strategies in accordance with the changes of the industrial agricultural, mercantile, and service strategies. The inclusion and involvement of the technological informational revolution in it affects it to the extent that change becomes the distinctive feature and general base for this development (progress) and not the exception. The modern technology especially communication technology becomes involved in different fields carrying with it changes in administration in general. And as a result of the importance of the technology of communication, and information, the universities of Iraqi did its best seriously to make this technology available in all colleges and departments and according to what is available of its abilities to increase the skills and competence of its officials and to achieve the administrational files and taueleate the process of communication.